السكتاوي: قال لنا الملك بابي مفتوح يمكن طرقه في أي لحظة.. لكننا نعيش الحصار

تيلكيل عربي - العدد 41 - من 28 فبراير إلى 5 مارس 2020

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

سبتة.. حصار الحصار

محاصرة التهريب

وجدت الجارة الشمالية للمغرب في حرج كبير أمام تشديد الخناق المغربي على ما كان يُعرف بـ"التهريب المعيشي" في سبتة ومليلية السليبتين.
إسبانيا لن تستطيع، في أي مفوضات محتملة مع المغرب، تبرير "إهدار" يومي لكرامة مغربيات، جعلتهن الحاجة يحملن أكثر مما يطقنه من أجل توفير قطعة خبز مرّ، لذلك التزمت الصمت، منذ شهور، وتركت لـ"الأيام"، وإلى أجل غير مسمى، معالجة الكساد في سبتة ومليلية المحتلتين، بسبب وقف التهريب من جهة المغرب.
"لا وجود لقرار سياسي من أجل خنق سبتة ومليلية، والقرار خلفيته حماية الاقتصاد المغربي لا غير، ومحاصرة تنامي استغلال التهريب بقناع المعيشي"، هكذا يقول المسؤولون المغاربة الذين التقاهم "تيلكيل عربي"، في إطار إعداد ملف العدد الأسبوعي.
حقًا، لم يعد التهريب "معيشيا" بعدٍ أن تخصصت فيه شبكات، لم تكن الحمّالات فيها سوى الحلقة الأضعف، بينما تصب الأموال، التي يحرم منها الاقتصاد المغربي، في جيوب "أباطرة" على طرفي الحدود.
وإذا كانت إسبانيا مستمرة في احتلال المدينتين، في عقلية استعمارية أكل عليها الدهر وشرب، وترفض حتى فكرة الحديث عن إنهاء هذا الوضع

لم يعد التهريب "معيشيا" بعد أن تخصصت فيه شبكات، لم تكن الحمّالات فيها سوى الحلقة الأضعف.

"القروسطي"، ومازالت مستمرة في إعلاء الأسوار على الحدود، لتمنيعها ضد اختراق المهاجرين لها، فإن على المغرب أن يستمر، من جهته، في حماية اقتصاده "الهش" من التهريب، وفي زمن التبادل الحر، حيث يواجه أطنانا من السلع المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية. ■

أكثر من نصف المغاربة النشيطين لا يتوفرون على شواهد

كشفت مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول المميزات الأساسية للسكان النشيطين المشتغلين، خلال سنة 2019، أن عدد السكان في سن النشاط (15 سنة فأكثر) بلغ، في العام الماضي، 26.359.000 شخص، 12.082.000 منهم نشيطون (10.975.000 نشيطون مشتغلون و1.107.000 عاطلون) و14.277.000 هم خارج سوق الشغل.

أكثر من نصف النشيطين العاملين لا يتوفرون على عقود عمل.

موسى متروف

وحسب المصدر ذاته، فقد بلغ معدل النشاط 45,8% على الصعيد الوطني، 42,3% بالوسط الحضري و52,2٪ بالوسط القروي. كما بلغ هذا المعدل71% لدى الرجال مقابل 21,5% لدى النساء. وينتقل هذا المعدل من 45% بالنسبة للنشيطين الذين لا يتوفرون على شهادة إلى 42,5% لدى الحاصلين على شهادة متوسطة، ليبلغ 56,9% بالنسبة للحاصلين على شهادة عليا.

تفيد مندوبية أحمد الحليمي أنه من بين 10.975.000 نشيط مشتغل، يقطن 42,8% منهم بالوسط القروي و22,7% هم نساء. كما يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34 سنة 36,7% من حجم الشغل الإجمالي (10,2% للذين تتراوح أعمارهم بين15 و24 سنة و26,5% بالنسبة للمتراوحة أعمارهم ما بين 25 و34 سنة).

واستنادا إلى المذكرة ذاتها، بلغ معدل الشغل 41,6% على المستوى الوطني (36,9% بالوسط الحضري و50,3% بالوسط القروي). كما بلغ هذا المعدل 65,5% في صفوف الرجال مقابل 18,6% في صفوف النساء و57,9% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و44 سنة و18,9% لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة.

"الخدمات" و"الفلاحة والغابات والصيد" في مقدمة القطاعات لمشغلة

حسب مذكرة المميزات الأساسية للسكان النشيطين المشتغلين، يشغل قطاع "الخدمات" 44,9% من السكان النشطين المشتغلين (4.927.000 شخص)، متبوعا بقطاع "الفلاحة والغابات والصيد" بنسبة 32,5% (3.568.000) وقطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية" بنسبة 12% (1.317.000) وقطاع "البناء والأشغال العمومية" بنسبة 10,5% (1.148.000). ومن بين 4.927.000 نشيط مشتغل بقطاع "الخدمات"، يزاول

»

منهم 34,1% بفرع "التجارة" و12,7% بفرع "الخدمات المقدمة لفائدة المجتمع"، 11,6% بفرع "النقل والتخزين والاتصال".

يشتغل قرابة ثلثي النشيطين المشتغلين بالوسط الحضري (65,7%) في قطاع "الخدمات" و17,5% في قطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية". فيما يشتغل بالوسط القروي، ما يقارب سبعة نشيطين مشتغلين من بين كل عشرة (69,4%) في قطاع "الفلاحة والغابة والصيد".

ومن بين المهن الأكثر مزاولة من طرف السكان النشيطين المشتغلين، نجد "العمال والعمال اليدويون في الفلاحة، الغابة والصيد" بنسبة 19,4% و"الحرفيين والعمال المؤهلين في المهن الحرفية" بنسبة 18,6% و"العمال اليدويون غير الفلاحيين، الحمالون وعمال المهن الصغرى" بنسبة 15,2%.

المستأجرون والمستقلون هم الأكثر حضورا في سوق الشغل

يمثل المستأجرون نصف السكان النشيطين المشتغلين (50,1%). ويبقى الشغل المأجور أكثر انتشارًا بين النساء النشيطات المشتغلات بالوسط الحضري (81,2% مقابل 61,3% لدى الرجال). ويمثل المستقلون 30,2%، 34,4% لدى الرجال و15,9% لدى النساء. وتشكل فئة المساعدين العائليين 14,7%، مع ذروة تبلغ 70% لدى النساء القرويات. أما فئة المشغلين فهي لا تمثل سوى 2,4% من مجموع النشيطين المشتغلين.

ضعف تأهيل النشيطين المشتغلين

أكثر من نصف من النشيطين المشتغلين (55,4%) لا يتوفرون على شهادة، فيما يوفر 29,6% منهم على شهادة متوسطة و14,9% على شهادة عليا. كما أنه 81,4% من بين النشيطين المشتغلين الذين يشتغلون بقطاع "الفلاحة الغابة والصيد" لا يتوفرون على شهادة. وتبلغ هذه النسبة 59,8% بقطاع "البناء والأشغال العمومية" و46,2% بقطاع

الأغلبية من العمال النشيطين تعوزهم الشواهد.

الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و38,1% بقطاع "الخدمات". ما يقارب 7 مستقلين من بين كل عشرة (70,5%) لا يتوفرون على شهادة، فيما يتوفر حوالي الربع (24,8%) على شهادة متوسطة و4,7% على شهادة عليا. وتبلغ هذه النسب، بالنسبة للمستأجرين، 42,4% و33,4% و24,2%على التوالي.

إدماج هش في سوق الشغل

توضح المذكرة الإخبارية أن حوالي 15% من النشيطين المشتغلين يمارسون شغلا غير مؤدى عنه. ويهم هذا النوع من الشغل القرويين (31,3%) أكثر من القاطنين بالمدن (3,1%)، والنساء (36,2%) أكثرمن الرجال (9%).

ويعتبر الشباب البالغين من العمر أقل من 25 سنة أكثر عرضة للشغل غير المؤدى عنه (44,2%). وتتراجع هذه النسبة حسب السن لتصل 9,8% لدى البالغين 45 سنة فما فوق.

ويخص الشغل غير المؤدى عنه أيضا الأشخاص بدون شهادة بنسبة 19,7% مقابل 9,5% لدى حاملي الشواهد.

ما يقارب نشيط مشتغل من بين كل عشرة (9,2%) هم صدفيون أو موسميون (11,6% بالقرى و7,4% بالمدن).

يشتغل أربعة نشيطين مشتغلين من بين كل عشرة (40,3%) لمدة تفوق 48 ساعة في الأسبوع (44,5% بالوسط الحضري و34,8% بالوسط القروي). ويهم الشغل لساعات مفرطة بالأساس الرجال (48,4%) أكثرمن النساء (12,9%). كما يهم، حسب النشاط الإقتصادي، 47,3% من النشيطين المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية و46,7% من المشتغلين بقطاع الخدمات، 40% بقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و29,6% بقطاع "الفلاحة الغابة والصيد". ومن جهة أخرى، ما يقارب 6,6% من النشيطين المشتغلين يعملون جزءا من النهار وآخر من الليل (9,2% بالوسط الحضري و3,2% بالوسط القروي)، و2,8% بالتناوب ما بين الليل والنهار و1% لا يشتغلون إلا بالليل.

حماية ضعيفة للنشيطين لمشتغلين

وحسب المصدر ذاته، يستفيد قرابة ربع النشيطين المشتغلين (24,1%) من التغطية الصحية المرتبطة بالشغل (36,4% بالمدن و7,8% بالقرى)، فيما ترتفع نسبة المستفيدين من التغطية الصحية بارتفاع مستوى الشهادات، حيث تنتقل من 10,8% بالنسبة للأشخاص الذين لا يتوفرون على شهادة إلى 72,1 % بالنسبة لحاملي الشهادات العليا. ■

البرلمانيات العربيات يتعرضن للتهديد بالقتل والاغتصاب والاختطاف

كشفت دراسة استكشافية حول العنف ضد النساء البرلمانيات في الوطن العربي، شملت المغرب ومصر والعراق والجزائر والأردن وموريتانيا والسودان وتونس وليبيا وفلسطين والبحرين ولبنان وعمان والسعودية واليمن فضلا عن البرلمان الكردي، أن 79,6 في المائة من البرلمانيات العربيات تعرضن لشكل أو أكثر من أشكال العنف، وهو ما يمثل 167 برلمانية، مقابل 20,4 قلن بأنهن لم يسبق أن تعرضن للعنف، ما يمثل 43 برلمانية.

المختار عماري

داخل عينة الدراسة، المؤلفة من 210 برلمانية (توصلت 370 بالاستمارات، وأجابت 216، وتم حذف 6 إجابات لعدم اتساقها)، تؤكد 118 برلمانية (70,7 بالمائة) أنهن تعرضن لنوعين أو أكثر من العنف.

ويستنتج معدو الدراسة أن هذا المعطى يؤكد نتائج دراسات سابقة تشير إلى أن النساء في السياسة يتعرضن لأكثر من مظهر من مظاهر العنف، وبشكل متزامن وممنهج ولمدد طويلة.

أنماط العنف: تهديد بالقتل والاغتصاب

تشير الدراسة إلى أن 160 برلمانية من أصل 210 برلمانيات، شملتهن الدراسة، أكدن أنهن تعرضن لواحد أو أكثر من أنماط العنف النفسي، بنسبة 76,2% من إجمالي البرلمانيات في عينة الدراسة، و95,8% من البرلمانيات اللائي تعرضن للعنف. كما أفادت 99 برلمانية بأنهن تعرضن لمختلف أنماط العنف اللفظي بما يتضمنه ذلك من اللغة المميزة جنسيا والتحقير القائم على الجنس، وبنسبة 47,1% من إجمالي العينة، و59,3% من إجمالي البرلمانيات اللائي تعرضن للعنف.

في حين، أفادت 69 برلمانية بأنهن قد تلقين تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الخطف أو الضرب أو أي أشكال أخرى من العنف الجسدي ، وبنسبة 32,9% من إجمالي العينة و41,3% من إجمالي البرلمانيات اللائي تعرضن للعنف. وأضافت الدراسة أن 72 برلمانية أكدن أنهن تعرضن للعنف الاقتصادي، إما بتعرضهن للاعتداء على ممتلكاتهن، أو حرمانهن من فرص العمل

برلمانيات في حركة احتجاجية تحت قبة مجلس النواب.

برلمانيات في صورة جماعية مع الملك محمد السادس.

» أو قطع مصدر الرزق عنهن، وبنسبة 34,3% من إجمالي العينة، و43,1% من البرلمانيات اللائي تعرضن للعنف.

وأكدت 14 برلمانية بأنهن تعرضن للعنف الجسدي، بنسبة 6,6% من إجمالي العينة، و٨,٤٪ من البرلمانيات اللائي تعرضن للعنف، كما أكدت 12 برلمانية بأنهن تعرضن للعنف الجنسي، بنسبة 5,7% من إجمالي العينة، و7,2% من مجموع البرلمانيات اللواتي تعرضن للعنف. ويستنتج القائمون على الدراسة أن أعلى أشكال العنف شيوعا بين البرلمانيات هو العنف النفسي بنسبة 76,2%، يليه العنف الاقتصادي بنسبة 34,3% من إجمالي البرلمانيات اللائي شملتهن الدراسة.

العنف يمارسه رجال السلطة والبرلمانيين لكن أيضا النساء

تفيد 51% من البرلمانيات بأن مصدر العنف كان رجلا، وفي 10,6% من الحالات كان مصدر العنف امرأة، في حين اشترك الجنسان ليكونا مصدرا للعنف ضد البرلمانيات العربيات بنسبة 38,4% من الحالات.

وتوزعت مصادر العنف الذي تعرضت له البرلمانيات بين:

- قالت 52 برلمانية بأن مصدر العنف كان شخصية ذات سلطة، بنسبة 31,1%
- وذكرت 51 برلمانية بأن مصدر العنف كان من مواطنين عاديين، بنسبة 5%
- أشارت 49 برلمانية بأن مصدر العنف كان من أشخاص مجهولين، بنسبة 27 %
- وأفادت 39 برلمانية بأن مصدر العنف كان من زميل في البرلمان، بنسبة 23,4%
- أكدت 38 برلمانية بأن مصدر العنف كان من زميل في الحزب، بنسبة 22,8 %

أماكن العنف: وسائل الإعلام والتجمعات والشارع

تظهر الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي ثم وسائل الإعلام هي أكثر الأماكن التي تتعرض فيها البرلمانيات للعنف، يليها التجمعات الانتخابية، فالحزب، فالشارع، وذلك حسب النسب التالية:

أعلى أشكال العنف شيوعا بين البرلمانيات هو العنف النفسي بنسبة 76,2%، يليه العنف الاقتصادي بنسبة 34,3%.

أ. 32 % من البرلمانيات تعرضن للعنف من خلال الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

ب. 19,6% تعرضن للعنف من خلال وسائل الإعلام التقليدية

ج. 16 % تعرضن للعنف في أماكن التجمعات الانتخابية، مقابل 11,2% قلن إنهن تعرضن للعنف في الندوات واللقاءات العامة الجماهيرية.

د. 15% من البرلمانيات اللواتي تعرضن للعنف في الشارع

هـ 16 % تعرضن للعنف في مقر الحزب، مقابل 12,2% تعرضن للعنف في مقر البرلمان.

و. عنف الأسرة كان الأدنى على الإطلاق، حيث أفادت ما نسبته 7,5% فقط من البرلمانيات بأنهن قد تعرضن للعنف والضغوطات من أفراد في الأسرة أو العشيرة.

التبليغ: خمس البرلمانيات لم يبلغن عن العنف

أظهرت الدراسة أن 130 برلمانية من إجمالي البرلمانيات اللواتي تعرضن للعنف لجأن إلى إخبار صديق أو فرد من الأسرة عما تعرضن له، أو قمن بتبليغ جهات رسمية كالشرطة أو القضاء أو رئيس البرلمان أو رئيس الحزب، وذلك بنسبة 77,8% من إجمالي البرلمانيات اللائي تعرضن للعنف.

في حين أفادت 37 برلمانية من أصل 167 تعرضن للعنف بأنهن لم تبلغن أبدا، ولم يشتكين لأحد ولم يخبرن أحدا عن تعرضهن للعنف كما لم يقدمن أي شكل من أشكال البلاغات الرسمية إلى أي جهة، وذلك بنسبة 22,2% من البرلمانيات المعنفات. ويستنتج معدو الدراسة أن حوالي خمس البرلمانيات العربيات لم يخبرن أحدا على الإطلاق لا من باب الشكوى ولا من التبليغ الرسمي بما تعرضن له من عنف في عملهن السياسي.

واحتلت العائلة والأصدقاء المرتبة الأولى والثانية من حيث تكرار اللجوء بالشكوى في حالة العنف الموجه ضد البرلمانيات، حيث أفادت 58 برلمانية بأنها اشتكت إلى صديق أو صديقة، و53 برلمانية بأنها اشتكت إلى فرد من الأسرة، وذلك بنسبة »

34,7%، و31,7% على التوالي. وهذا النمط من الشكوى ليس إبلاغا، بل هو مجرد بوح بالمشكلة إلى شخص محل ثقة سواء كان صديقا أو فردا من العائلة. وضمن السياق ذاته، فقد لجأت البرلمانيات إلى البوح إلى زملاء في الحزب أو البرلمان بذات السوية، حيث أفادت 25 برلمانية بأنهن لجأن إلى الشكوى إلى زميل في البرلمان، و25 برلمانية إلى أنهن لجأن في الشكوى إلى زميل في الحزب، وبنسب 15% لكل منهما على التوالي، وهو ما يجعل هذا النوع من الشكوى التي لا تتجاوز البوح هو النمط الأعلى من حيث التكرار في سلوك البرلمانيات تجاه ما يتعرضن له من عنف. في المقابل، فقد لجأت 35 برلمانية إلى الشرطة، و25 برلمانية إلى القضاء، و33 برلمانية الى رئيس الحزب، و17 برلمانية إلى رئيس البرلمان، وذلك بالنسب التالية على التوالي: 21%، 15%، 19.8%، 10.2%. كما فضلت 9 برلمانيات فقط اللجوء إلى الإعلام للشكوى، وبنسبة 5,4%. وأفادت 103 برلمانية بأن الشكوى و/أو الإبلاغ لم يأت بأي نتيجة، وذلك بنسبة 61,6%، مقابل 48 برلمانية قلن بأن الشكوى/الإبلاغ قد حققا نتائج، وذلك بنسبة 28,7%.

الآثار المترتبة على تعرض البرلمانيات للعنف:

أفادت البرلمانيات بأن تعرضهن للعنف قد تسبب في مجموعة من الآثار، كان من أبرزها، وبحسب الشيوع ما يلي:

- الشعور بالخوف: أفادت 79 برلمانية بأن ما تعرضن له من عنف قد أشعرهن بالخوف وذلك بنسبة 47,3%.
- حد من حرياتهن في التعبير عن مواقفهن: أفادت 63 برلمانية بأن تعرضهن للعنف قد حد من حريتهن في التعبير عن مواقفهن السياسية والاجتماعية وغيرها وذلك بنسبة 37,7%.
- شكل ضغوطات أسرية عليهن: أفادت 54 برلمانية بأن تعرضهن للعنف قد شكل ضغوطات أسرية عليهن، وذلك بنسبة 32,3%.
- الحد من النشاط السياسي: أفادت 53 برلمانية، وبنسبة 31,7% من البرلمانيات بأن تعرضهن للعنف قد حد من نشاطهن السياسي، كما أفادت 32 برلمانية، وبنسبة 19,1% من البرلمانيات اللواتي تعرضن للعنف بأن العنف الموجه ضدهن قد أدى إلى امتناعهن عن المشاركة في الأحداث العامة، كما أفادت 21 برلمانية، وبنسبة 12.5% من البرلمانيات بأن ما تعرضن له من عنف قد أدى إلى انسحابهن من العمل السياسي بالكامل، كما أفادت 22 برلمانية، وبنسبة 13,1% من البرلمانيات بأن العنف الموجه ضدهن قد أدى إلى تراجعهن عن الترشح لمنصب أو موقع سياسي.
- أفادت 33 برلمانية، بنسبة 19,7% من البرلمانيات أن العنف أدى لحرمانهن من فرصة اقتصادية أو خسارة مالية.
- في حين أفادت 31 برلمانية ممن تعرضن للعنف، وبنسبة 18,5% بأن العنف لم يؤثر عليهن تأثيرا مباشرا.

برلمانيات مغربيات في تعبير حضاري عن رفضهن لقرار حكومي.

التضييق على المغاربة في دخول سبتة أصبح عملة رائجة.

سبتة.. حصار الحصار

تبدو ممرات دخول سبتة السليبة، أو الخروج منها، أشبه بممر السيرك الضيق الذي تساق وسطه حيواناته نحو صالة العرض، يحيط بها السياج الحديدي من كل جانب، سياج أزرق عند العبور نحو الثغر المحتل وأصفر عند الخروج منه، بثقوب صغيرة تمر عبرها سيجارة بصعوبة، وسقف حديدي منخفض جدا.

أحمد مدياني

وأنت تسرع الخطى لبلوغ باب تلك الممرات، ينتابك شعور بفقدان إنسانيتك، تختنق حتى وإن سرت وحيدا دون ازدحام بشري. ازدحام لم يعد موجودا هنا، منذ قررت السلطات المغربية نهاية العام المنصرم إقفال منفذ "التهريب المعيشي" كما يوصف. لكن هل كان كذلك؟

لماذا قرار وقف التهريب؟

الصحف الإسبانية تتحدث، منذ شهور، عن "قرار مغربي سياسي لخنق المدينتين"، وتشهر ورقة وقف دخول السلع بدورها من المغرب، خاصة الخضر والأسماك، في الوقت ذاته، ينفي المسؤولون المغاربة ذلك، كما جاء على لسان نبيل لخضر، المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والذي صرح، لـ"تيلكيل" في وقت سابق، أن "المعبر الحدودي لمدينة سبتة، إلى جانب معبر مليلية، غير مصممين من أجل العمليات التجارية بل مخصصان للمسافرين والعابرين"، وشدد على أنه "ليس في حساب الجانب المغربي أبدا خنق المدينتين، بل الواقع أنهما هما من يخنقان اقتصادنا بسبب التهريب".

"التهريب لم يعد معيشيا، كما يحاول أن يوهمنا البعض"، يقول أحد مسؤولي وزارة الداخلية بجهة طنجة – تطوان – الحسيمة، ويقر بأن "قرار المغرب صعب نعم، وهو أشبه بالولادة القيصرية لواقع جديد. مسؤوليتنا نحن والمنتخبون والمستثمرين ومختلف المتدخلين، هو تسريع وتيرة المشاريع التي ستوفر فرصاً للشغل، خاصة المنطقة الصناعية التي شهدت، في السابق، تعثرا في الإنجاز، وكذا المنطقة التجارية الحرة التي أنجزت دراسة بخصوصها".

"تيلكيل عربي" شد الرحال إلى "باب سبتة"، حيث لا تتوقف حركة المرور والسير بين الجانبية طيلة اليوم، رغم وقف الحاجة الأولى إليها، وهي إدخال بعض السلع وإخراج أخرى بكميات أكبر.

"التهريب المعيشي" في طريقه إلى الانقراض.

طابور طويل من السيارات، آخره يبلغ المدار، حيث تركن سيارات الأجرة من الحجم الكبير، ما رفع ساعات الانتظار إلى ست وزيادة. فتشديد السلطات المغربية لإجراءات تفتيش الخارجين قابله تشديد مضاعف من الجانب الإسباني على الراغبين في الدخول.

داخل سبتة الوضع مختلف، ومع أول إطلالة من داخل المدينة، تتحسس الركود ولا تكاد تسمع سوى أصوات خافتة، مرة بلكنة شمالية وأحيانا باللغة الإسبانية، وما يصلك من أحاديث المرابطين في الجهة أخرى، لا يتجاوز رسم خطط إخراج بعض المواد والسلع دون أن تطالها أعين الجمارك المغربية. "تيلكيل عربي" بحث داخل سبتة عن أجوبة لأسئلة كثيرة، أولها: لماذا قرر المغرب وقف خروج السلع من الثغر؟ هل القرار سياسي؟ أم إجراء لحماية الاقتصاد المغربي؟ كما جاء على لسان نبيل لخضر، المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في تصريح سابق لـ"تيلكيل".

ما هي رواية سلطات وزارة الداخلية حول الأوضاع قبل قرار وقف "التهريب المعيشي"؟ وهل هو "معيشي" فعلاً أم أصبح يتجاوز ذلك؟ كيف ستواجه هذه السلطات عطالة الآلاف من النساء والشباب الذين كانوا يجنون رزقهم من سلع سبتة المختلفة؟ وما هي الحقائق المسكوت عنها في هذا الملف الحارق، خاصة الجانب المرتبط بتهريب الأثواب والثياب؟

هنا باب سبتة.. ما بعد قرار وقف التهريب وخلفياته

قبل الدخول إلى سبتة، التقى "تيلكيل عربي" بمسؤولين رفيعي المستوى من وزارة الداخلية، وطرح عليهم مجموعة من الأسئلة، من بينها، ما هي خلفيات قرار المغارب؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت لتزيله؟

الجواب، حسب ما جاء على لسانهم، هو أنه "لا وجود لقرار سياسي من أجل خنق سبتة ومليلية، والقرار خلفيته حماية الاقتصاد المغربي لا غير، ومحاصرة تنامي استغلال التهريب بقناع المعيشي".

بعد زوال يوم الأربعاء 19 فبراير 2020، توجه "تيلكيل عربي" نحو باب سبتة، بعد

«

الحمالات لا يمثلن إلا الوجه الظاهر من حركة التهريب المنظمة.

الحصول على تصريح خاص بالدخول إلى المدينة السليبة، ولأن جواز السفر لا يحمل تأشيرة إسبانيا، لم تكن مهمة عبور آخر السياج الأزرق نحو الجهة الأخرى سهلة. فشل في المحاولة الأولى وفشل في الثانية، ثم كانت "الثلاثة ثابتة"، كما يقول المغاربة.

مقابل سماح شرطة الحدود الإسبانية بالدخول، كان لزاماً قبول حجز جواز السفر إلى حين العودة، مع شرط أن لا تتجاوز مدة المكوث في الداخل منتصف الليل، وإلا المصير التحويل على التحقيق.

خلال ساعات الانتظار، عاين "تيلكيل عربي" كل تفاصيل المراقبة الدقيقة والمشددة من عناصر الأمن والجمارك المغاربة على كل شيء يخرج من المدينة. السيارات تفتش ركنا ركناً، ولا تمر واحدة دون أن يغوص عنصر الجمارك تحتها، ممسكا بكشاف يضيء به عتمة أسفل إطار المركبات.

من وقت إلى آخر، يكسر الصراخ صوت هدير موج البحر الأبيض المتوسط. صراخ يقابله رجال الأمن المغاربة بصرامة قصوى، وهم يرددون جملة واحدة "ممنوع !" ... نساء يتوسلن، وأخريات ما إن يصلن إلى مركز الشرطة المركزي بالممر، حتى تطلب منهن شرطية بالزي الرسمي الدخول إلى غرفة صغيرة، ليخضعن، داخلها، للتفتيش الدقيق من أخمص القدمين وحتى ما تحت غطاء الرأس إن كان موضوعا على شعرهن.

في المركز ذاته، مجموعة من الأشخاص يرجون الإسراع بتفتيش سياراتهم المحجوزة، يقبلون بالتضحية بكل ما ابتاعوه من سلع داخل سبتة، مقابل تحرير سياراتهم، ويرضخ عدد منهم لغرامات ثقيلة إن كانت حمولتهم من السلع مبالغ فيها.

يقول رئيس المركز الأمني لباب سبتة، خلال ساعات انتظار الدخول إلى الثغر، بعد تحقيق مطول للهوية، إن "التعليمات التي وصلتهم قبل أشهر، صارمة جداً، وأي عنصر يتساهل مع مرور أي نوع من السلع تطاله إجراءات تأديبية. ضاعفنا المجهود، وطلبنا موارد بشرية إضافية توصلنا بها. نحن ننفذ ما فيه مصلحة للمغرب والمغاربة".

خلال الحديث إلى رئيس المركز الأمني، فتح صندوق سيارة سوداء، مالكها يتابع المشهد دون أن يحرك ساكناً، عنصر من الجمارك وآخر من القوات المساعدة وعناصر أمن بالزي المدني يتولون التفتيش الدقيق، وأحدهم يمسك بمفاتيح السيارة. كل السلع التي كانت محملة عليها تمت مصادرتها. إجراء يمر في صمت دون احتجاج ولا ردود فعل، ما يظهر أن التطبيع مع المنع أصبح أمراً واقعاً يجب الرضوخ له.

من قرأ تفاصيل تقرير المهمة البرلمانية الاستطلاعية لباب سبتة، قد يصدم من هول تفاصيل المعاناة اليومية لـ"المهربين"، خاصة النساء. لا مراحيض ولا أماكن تقي من حر الشمس أو لسعة البرد، وخلال موسم التساقطات المطرية يكون الواقع أكثر قسوة. وحدها رطوبة الجو قد تخنقك إن لم تكن معتاداً على المكوث طويلا في مكان مشابه.

عند بوابة الخروج للعبور نحو الجانب المغربي من المعبر، أكياس زرقاء ضخمة، عددها يتزايد مع توالي ساعات اليوم، هنا مقبرة السلع المهربة، وأي حامل لحقيبة أو كيس أو عربة مجرورة يسمع كلمات معدودات بنبرة صارمة: "آشنو عندك.. جبد أشنو عندك... حل داك الشي اللي هازّ...".

وعن ما وقف عليه تقرير اللجنة البرلمانية الاستطلاعية، وهو "وجود 1000 سيارة كانت خاصة بالتهريب، بعضها في ملكية رجال الجمارك والأمن، والتي يقدر عددها بحوالي 200 سيارة، وتحظى بامتياز الدخول إلى المدينة بشكل مباشر ودون انتظار"، يعلق مسؤول رفيع المستوى بوزارة الداخلية: "عالجنا هذا الأمر، وقمنا، بمعية إدارة الجمارك، بتنقيلات في صفوف العناصر التي تعمل على مستوى المعبر. عندما اتخذ المغرب قرار وضع حد لأضرار التهريب، قمنا بإعادة إجراءات مصاحبة على المستوى الأمني والجمركي، وإذا ذهبتم إلى المعبر ودون سابق إنذار، يعني في زيارة مفاجئة، سوف تقفون على التنفيذ الصارم للتعليمات التي أعطيت، وأي إخلال بها سوف يعرض صاحبه لعقوبات تأديبية وإدارية".

داخل سبتة.. كساد يزحف ومملكة "الخزين" تسقط

بعد الولوج إلى الجانب الآخر من معبر باب سبتة، تجد نفسك على الرصيف المقابل لشاطئ البحر. في الجانب الآخر يسارا، ممر يظهر أن أشغالا للتهيئة انطلقت من أجل إغلاقه. توجه "تيلكيل عربي" نحو مجموعة من الشابات اللائي يجلسن فوق مكعب إسمنتي كبير، وطلب منهن بعض المعلومات عن خارطة السير وسط المدينة، وكيف يمكن الوصول إلى أهم الأماكن التي يقصدها الباحثون عن السلع.

"بلاص أيدو" (بلاص حدّو) و"سنترو" و"نافيض" و"الخزين"، هذه أهم الأسواق التي يقصدها الراغبون في اقتناء مجموعة من السلع، سواء بالجملة أو التقسيط.

النساء اللائي سألهن "تيلكيل عربي" أشرن نحو المرور على اليسار، وقلن: "تمشي من تما، كاين الخزين، شبّر داك الطريق".

فضاء شاسع، يضم فضاءات ضخمة لعرض مختلف السلع. تصل مساحة بعضها إلى 400 متر مربع، وكانت قبل قرار وقف التهريب عبر المعبر مقصداً لآلاف الباحثين عن البضائع.

"لا وجود لقرار سياسي من أجل خنق سبتة ومليلية، والقرار خلفيته حماية الاقتصاد المغربي لا غير... ".

"يوم أمس (الثلاثاء 18 فبراير الجاري)، اتصلت صباحاً بأحد الأصدقاء الإسبان، وسألته عن أحوال التجارة في سوق الخزين، طلب مني أن ننتقل للحديث عبر خاصية الفيديو. صدمت من هول المشهد. كان من صعب التجول دون ازدحام وسط السوق، لكن بالكاد شاهدت قلة من الأفراد ينتقلون من محل إلى آخر". كانت هذه شهادة "علي"، وهو مغربي يعمل في تجارة الأحذية، ويؤكد أن الكساد التجاري أصبح هو الواقع اليومي لمن يقطن في سبتة المحتلة.

"تيلكيل عربي" طلب من "علي"، خلال مجالسته، تجديد الاتصال بصديقه الإسباني، والذي يملك عدداً من المحالات في سوق "الخزين"، قصد الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، والطلب الذي قبله.

الكساد يطبع الحركة التجارية داخل سبتة.

ومن بين ما جاء على لسان التاجر "علي"، نقلاً عن الإسباني، هو أن "النشاط التجاري بدأ، منذ شهر أكتوبر الماضي، في الانحصار، لتبلغ نسبة تراجعه أكثر من 70 في المائة مع متم شهر يناير، وترتفع النسبة إلى 80 في المائة، خلال الأيام الأولى من شهر فبراير الجاري".

مالك عدد من محلات "الخزين" الإسباني، قال إنها "كانت تكترى في وقت سابق بمبلغ يصل إلى 2000 أورو شهريا (أكثر من 20 ألف درهم)، لكن سعر الكراء انخفض ليصل إلى 800 أورو فقط (أكثر من 8 آلاف درهم)، ويتوقع أن يستمر هذا التراجع في أسعار الكراء، خاصة وأن مجموعة من ملاك المحلات قرروا هجرتها. ليس هناك نسمة مهمة تقطن بسبتة، يمكن أن نُصرف لها الكميات الكبيرة من السلع التي نعرض".

الواقع في سوق "الخزين" مشابه لما هو عليه في باقي الأسواق، ومختلف المحلات التجارية، يؤكد نبيل بنهدا، وهو بدوره مغربي تاجر للملابس مقيم في سبتة.

وذهب الشاب إلى حد القول إن "مدخول ساكنة سبتة، من الإسبان والمغاربة، يصل من الجانب المغربي بنسبة تقارب الـ100 في المائة، وقرار وقف خروج السلع من المدينة، ترك أثراً واضحاً على مختلف مناحي الحياة".

من جانبه، ينقل "إبراهيم"، سائق سيارة أجرة صغيرة بسبتة (الملاحظ أن كل سيارات الأجرة التي استقلها "تيلكيل عربي" كان سائقوها من المغاربة، سواء المقيمين في سبتة من أجل العمل أو الحاملين للجنسية الإسبانية)، خلال الحديث معه طيلة الرحلة من "بلاص حدو" إلى منطقة "سنترو"، أن نشاطهم تراجع بشكل كبير جداً، ويضيف: "قبل قرار وقف مرور السلع من هنا إلى المغرب، كان قاطنو المدينة يجدون صعوبة في العثور على سيارة أجرة، بالنظر إلى عددها القليل. اليوم نحن من نجد صعوبة في العثور على زبناء لنقلهم. كنا لا ننتظر دقيقة واحدة كي نقل زبونا إلى وجهته،

واليوم كما ترى، طابور طويل أمام أماكن عدة". سائق سيارة الأجرة المغربي، الذي صرح أنه يقيم في سبتة من أجل العمل، تحدث عن مطلب يدرسون طرحه على الحكومة المحلية للمدينة، عبر ممثليهم في القطاع، وهو الرفع من السعر المرجعي لثمن أقصر رحلة، والمحدد في 3 أورو (أكثر من 30 درهما)، لأنهم أصبحوا متضررين من الوضع الحالي، وحان الوقت، حسب قوله، لأن تصبح أسعار الرحلات في سبتة مشابهة لما هو عليه الحال في المدن الإسبانية على الجانب الأوروبي.

خلال حديث "تيلكيل عربي" مع مجموعة من سكان المدينة وتجارها من المغاربة، صرح أغلبهم أنهم يشتغلون لفائدة أشخاص آخرين، وعدد المغاربة المقيمين هنا، سواء كانوا من جنسية إسبانية أو مغربية، المالكين للمحال التجارية، بدأ في التراجع خلال السنوات الخمس الأخيرة.

تصريحات تدفع لطرح السؤال عن من أصبح مستفيداً بالدرجة الأولى من "التهريب المعيشي"، كما يوصف في الغالب.

من المتضرر؟

المسؤولون رفيعو المستوى من وزارة الداخلية يرون، في حديثهم لـ"تيلكيل عربي"، أن "المستفيدين من التهريب هم كبار التجار، سواء على الجانب المغربي أو داخل سبتة"، ويكشفون أن "واقع الحال يفيد بأن المغاربة داخل المدينة والباحثين عن مورد رزق منها، لم يعد يصلهم من عائدات هذا النشاط غير القانوني أصلا، سوى الفتات، بعد تدخل رؤوس أموال كبرى اتخذت من سبتة ومليلية منصتين لإغراق الأسواق المغربية بسلع وبضائع، حصة المواد الغذائية الاستهلاكية منها تقل يوما بعد آخر، لصالح سلع أخرى. المغرب يستثمر فيها مبالغ مالية ضخمة، ويوفر لنقلها وتوزيعها إمكانيات طرقية ولوجستيكية وبشرية مهمة".

ويصرح المسؤول ذاته على أن هناك "توجيهات عليا صارمة، من أجل الإسراع بتنفيذ جميع المشاريع التنموية بجهة الشمال".

"حميد"، سائق سيارة أجرة كبيرة، تكلف بمهمة نقل "تيلكيل عربي" من أمام محطة القطار "طنجة المدينة" إلى باب سبتة، وبعد تفاوض عسير على سعر الرحلة، طلب تأدية المبلغ مسبقاً، وهو يردد: "ما كنتش نتشطّر معاك على 50 درهماً من قبل". جواب يظهر أن ما يقع على بعد عشرات الكيلومترات من طنجة، ينعكس على المنطقة كلها.

ومن "محاسن الصدف"، أن السائق "حميد" وحين تبادل أطراف الحديث معه، عن مطالبهم بمراجعة أسعار الرحلات، ومصير تفاوضهم مع المسؤولين في ولاية طنجة – تطوان – الحسيمة، صرح أنه كان يمتهن "التهريب"، لكنه استشعر قبل سنة، أن الأمور سائرة نحو التغيير.

"ضاعفنا المجهود، وطلبنا موارد بشرية إضافية توصلنا بها. نحن ننفذ ما فيه مصلحة للمغرب والمغاربة".

يقر السائق "حميد" إن أكثر من ثلثي النساء اللاتي ينشطن في "التهريب المعيشي"، يشتغلن وفق نظام "التفريق"؛ أي أنهن مكلفات من طرف أباطرة التهريب لإخراج السلع، التي تشترى بكميات ضخمة من طرف سماسرة داخل المدينة، وتوزع عليهن، ليقمن بنقلها إلى مخازن ضخمة بمدن المضيق والفنيدق، والتي تعتبر قاعدة توزيع خلفية إلى باقي مدن المغرب.

كم كان سعر نقل البضائع المهربة ما بين المدن؟ يجيب سائق سيارة الأجرة، انطلاقاً من تجربته الشخصية بالقول: "كنت أقوم برحلتين في الأسبوع إلى مدينة الدار البيضاء، وأنقل السلع مقابل 3000 درهماً، لا تشمل مصاريف المحروقات والطريق السيار؛ يعني كنت أحصل على مبلغ 6000 درهما في الأسبوع".

وإذا كان سوق "الخزين" وغيره على الجانب الآخر، بارت فيها التجارة، فإن أشهر سوق يستقبل بضائعها في الجانب المغربي تحول إلى ممر للأشباح، محلاته تقفل واحداً بعد آخر، خاصة تلك التي كانت تعتمد على مواردها من داخل سبتة دون غيرها.

"بلال"، أحد تجار سوق المسيرة بمدينة الفنيدق، يصرح، لـ"تيلكيل عربي"، بأن السلطات شددت من الإجراءات الزجرية تجاه المخالفين للوضع الجديد، وأصبحت تقوم بجولات تفتيشية مكثفة، ورفعت من وتيرة المراجعات الضريبية وطلبت كل الأوراق المتعلقة بشراء السلع.

ويضيف "بلال": "اليوم أي سلعة مخزنة أو معروضة بدون فواتير اقتناء معرضة للمصادرة من طرف السلطات".

تبعات الوضع الجديد طالت حتى سائقي سيارات الأجرة وعربات نقل البضائع، ففي الوقت الذي كان الحمالون ينتظرون لساعات من أجل العثور على وسيلة تقلهم إلى الفنيدق أو المضيق أو تطوان أو طنجة، أصبح السائقون هم من ينتظرون ضعف المدة الزمنية، لملء مركباتهم بالعدد المطلوب من الزبناء كي يشدوا الرحال إلى وجهتهم. لكن وحسب الشهادات التي استقاها "تيلكيل عربي"، فإن السواد الأعظم من المغاربة المتضررين من منع التهريب، لم يكونوا في السابق المستفيدين بالدرجة الأولى منه.

في هذا السياق، وعن الإجراءات المصاحبة لقرار إنهاء زمن "التهريب المعيشي"، يقول أحد المسؤولين من وزارة الداخلية الذين التقاهم "تيلكيل عربي"، إن "الوزارة تدرس إطلاق برامج لمصاحبة المغاربة الذي كانوا يُستغلون في التهريب المعيشي، وذلك من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، رافضاً الإفصاح عن أي تفاصيل إضافية.

الحركة الدؤوبة في سبتة أصبحت من الماضي.

واكتفى بالقول: "عدد من الإجراءات سوف تعلن قريباً". في الجانب الآخر داخل مدينة سبتة، يقول نبيل بنهدا، إن المغاربة أو من هم من أصول مغربية، تحولوا مع مرور السنوات إلى "مسخرين" في رواج السلع المهربة بمختلف أنواعها، خاصة بعد دخول الصينيين وبعض الأتراك على خط امتلاك المحلات التي تبيع السلع.

ويشرح المتحدث ذاته أن "الصينيين والأتراك، وبحكم الدعم القوي الذي يستفيدون منه من طرف المسؤولين في البلدين، وحرية تنقلهم بدون الحاجة لتأشيرة سفر، رفعوا من قيمة شراء واكتراء المحلات التجارية، كما أصبحوا يدخلون سلعاً أرخص من السلع الإسبانية، ولأن سبتة لا يتوفر فيها مصنع واحد للإنتاج، رفع هؤلاء من وتيرة استيراد البضائع. الحكومة المحلية تستفيد من عائدات دخول البضائع إلى أراضي سبتة، وهم يستفيدون من تصديرها عبر التهريب إلى المغرب دون أن يؤدوا رسوماً جمركية عليها".

التجار، الذين التقاهم "تيلكيل عربي" داخل سبتة، يقولون إن الحكومة المحلية للمدينة شرعت في التواصل مع النقابات والهيئات الممثلة للتجار والمهنيين، وهناك وعود بالحصول على دعم من مدريد من خلال برنامج مدته سنة، والهدف منه هو منع نزيف إغلاق المحلات التجارية، وضمان الاستقرار الاجتماعي إلى حين التوصل إلى حلول نهائية، يقول المتحدثون للصحيفة.

أما في ما يخص ما كان يصل من السلع الغذائية إلى سبتة، عبر المغرب، خاصة الخضر والفواكه والأسماك، يكشف التاجر "علي" في ختام حديثه لـ"تيلكيل عربي" أن المسؤولين قاموا بتوقيع عقود استيراد مع عدد من المنتجين في مدن الجنوب الإسباني، وأن الموارد من الأسماك أصبحت تصل من موانئ مدينة مالقة.

في المقابل، يشدد التاجر "نبيل" على أن

"النشاط التجاري بدأ، منذ شهر أكتوبر الماضي، في الانحصار، لتبلغ نسبة تراجعه أكثر من 70 في المائة مع متم شهر يناير".

عدداً كبيراً من التجار الصينيين والأتراك، حولوا مدينة سبتة وحتى مليلية، إلى قاعدة لتصدير السلع نحو المغرب، دون الحاجة إلى تحملهم مصاريف النقل والشحن وأداء الضرائب، وبدأت حتى السلع، التي تنقل من خلال المعبر، تتغير تدريجياً، ويستوردون بضائع حجمها أقل لكنها أعلى قيمة من حيث التسويق، والأثواب أحد أنواع تجارة التهريب الجديدة التي غزت أسواق سبتة.

الأثواب أخطر من الكحول

في الظاهر هناك صورة راسخة عند المغاربة على أن ما يمر عبر سبتة لا يتجاوز كونه سلع غذائية واستهلاكية بسيطة، "كاشير" و"جبن" و"سمك معلب" و"مواد تنظيف" وبعض الألبسة... السائد هو أن هذه السلع هي الأكثر حملاً فوق ظهور النساء الحمالات، لكن بين ثناياها قد تمر بضائع أخرى تهدد أحد ركائز توفير فرص الشغل في المغرب. "تهريب الأثواب قد يكون أخطر من تهريب الكحول عبر سبتة أو مليلية".

الحديث هنا لرشيد الورديغي، رئيس الجمعية المغربية لخريجي معاهد النسيج والألبسة، وأحد المستثمرين في القطاع، والذي يشدد، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، على أن "كمية منتجات النسيج التي أصبحت تمر عبر معبري سبتة ومليلية تحولت إلى تهديد حقيقي".

ويشرح المتحدث ذاته أن "الخطر يهدد خاصة المستثمرين في القطاع الذين يستهدفون السوق الداخلية، ومن يشتغلون مع إحدى أكبر الماركات الإسبانية التي تمنح صناع الألبسة في المغرب حصة من 7 إلى 9 في المائة من حجم إنتاجها العالمي، وتضمن لهم دخلا ماليا سنويا مهما، دون الحديث عن المحلات التي تنشط في القطاع غير المهيكل". ويكشف الودغيري أن رقم المعاملات السنوية لمختلف قطاعات النسيج في جهة الشمال، يبلغ 36 مليار سنتيم سنويا، ومنذ دخول ميناء طنجة المتوسط الخدمة، وتوفير منصات للنقل واللوجستيك

في مناطق مختلفة، فضلاً عن المنطقة الحرة، هناك مستثمرون كثر أصبحوا يدخلون الأثواب إلى المغرب من أجل تصنيعها وتحويلها إلى منتجات، ثم إعادة تصديرها إلى مختلف دول العالم، وجزء من هؤلاء، دائماً حسب رئيس الجمعية المغربية لخريجي معاهد النسيج والألبسة، بدأوا يبحثون عن استهداف السوق الداخلية، لكن ما يخرج من سبتة ومليلية منافس شرس، بالنظر إلى السعر الذي تصل به المنتجات إلى المحلات التجارية في المغرب.

وينقل المستثمر الودغيري أن "عدداً كبيراً من تجار الأثواب المستوردة أقفلوا محلاتهم، خاصة الذين يتاجرون في الأثواب الباهظة الثمن، والتي يؤدون مقابل استيرادها رسوماً جمركية"، ويضيف: "تصل يومياً إلى سبتة ومليلية كميات من الأثواب القادمة من مصر وإسبانيا وتركيا والبرتغال والصين، خاصة الأخيرة، عندما فهم عدد من الصينيين أن كلفة إدخال الأثواب إلى المغرب عبر سبتة ومليلية أرخص، بدأوا يتخلون تدريجياً عن مرور سلعهم من بوابة الموانئ المغربية".

هذا الواقع دفع "تيلكيل عربي" إلى إعادة الاتصال بسائق سيارة الأجرة "حميد"، الذي كان ينشط في نقل البضائع المهربة من باب سبتة إلى مدينة الدار البيضاء، وسأله عن ماذا يعرف بخصوص تهريب الأثواب، وكان جوابه واضحاً. ويقول: "نعم تهريب الأثواب صعب جداً، خاصة بعد تصاعده، خلال السنوات الثلاث الأخيرة. كل أنواع الأثواب تهرب باستثناء المصنوعة من القطن، وهناك أنواع يصل سعرها إلى 10 آلاف درهم للمتر".

كيف يتهم تهريبها؟ سؤال يطرح "تيلكيل عربي" على السائق ذاته، والذي يؤكد أن "الحمالات يتخوفون من هذه المهمة، بعد تشديد المراقبة عليها. هناك طرق خاصة لإخفائها داخل السيارات، وهناك مركبات معدة خصيصاً لهذه المهمة، حيث تدس البضاعة المهربة داخل أجزاء من السيارة، لا يمكن كشفها سوى بالتفتيش الدقيق جداً".

رجال الجمارك أصبحوا لا يتساهلون مع حركة التهريب في سبتة.

وعن مصدر الأثواب التي تهرب إلى داخل المغرب، يصرح سائق سيارة الأجرة "حميد" أن جلها تأتي من أربع دول وهي: تركيا وإسبانيا والهند والصين.

رئيس الجمعية المغربية لخريجي معاهد النسيج والألبسة يصرح لـ"تيلكيل عربي" أن "هناك توجهاً قوياً في المغرب للرفع من حجم الاستثمار في النسيج بجهة الشمال، واستغلال المنصات التصديرية التي أصبحت تتميز بها المنطقة، وكذا تطور شبكات النقل واللوجستيك، وهذا الوضع الجديد يفرض القطع مع أي مصدر يهدد الاستثمار في القطاع، سواء تعلق الأمر بالبضائع الموجهة للخارج أو للسوق الداخلية".

مخزون التهريب.. والعلاقات الاجتماعية

من بين الوقائع التي وقفت عليها لجنة الاستطلاع البرلمانية هي أن مدينة الفنيدق أصبحت مدينة أشباح، ولا عبرة بمواد التهريب التي لا تزال في السوق، فهناك مخزون كبير يصعب أن يستهلك بسرعة، فبعض المخازن تراكم سلعا تصل قيمتها إلى ملايين الدراهم".

المسؤولون في وزارة الداخلية، الذين جالسهم "تيلكيل عربي"، يكشفون أن "تقارير السلطات المحلية، بناء على المعطيات الميدانية، تفيد بأن السلع المهربة المخزنة في عدد من المحلات، لا تتجاوز تقديرات مدة تأمينها لموارد الأسواق أسبوعين على الأكثر (من تاريخ 18 فبراير الجاري)"، ويشددون على أن "لجن تفتيش مشتركة بين مختلف المصالح تراقب هذا الوضع عن كثب، وتتدخل لعدم طرح أي سلع منتهية الصلاحية".

وبعيداً عن صراعات الاتهامات السياسية والصراع الاقتصادي المتبادلة، هناك جانب وقف عليه "تيلكيل عربي"، مغيب عند الطرفين، وهو أواصر العلاقات الاجتماعية بين مغاربة مناطق الشمال والثغر المحتل، خاصة وأن الجانب الإسباني أصبح يمنع دخول من يقطنون في المضيق والفنيدق وتطوان دون حصولهم على تأشيرة، كما طالت ساعات الانتظار، بسبب التفتيش والإجراءات الصارمة المتبادلة؛ إذ أن عدد الزيارات بين الجانبين انخفضت حسب الشهادات التي استقاها "تيلكيل عربي" من 15 مرة في الشهر إلى خمسة فقط، وهناك توقعات بأنها قد تصبح واحدة لا غير... ■

السكتاوي:

قال لنا الملك بابي مفتوح يمكن طرقه في أي لحظة.. لكننا نعيش الحصار

في هذا الحوار مع "تيلكيل عربي" يرد محمد السكتاوي، المدير العام لمنظمة العفو الدولية بالمغرب على الاتهامات التي توجهها السلطات للتقارير التي تصدرها المنظمة عن المغرب، كما يدلي بدلوه في عدد من القضايا الحقوقية، فضلا عن كشفه لبعض كواليس استقبال الملك لممثلين عن منظمة العفو الدولية.

الشرقي الحرش

وصفت السلطات المغربية تقريركم الأخير بالفاقد للموضوعية والنزاهة. ما تعليقكم؟

في الحقيقة، لم نفاجأ، لأننا اعتدنا أنه كلما أصدرنا تقريرا عن انتهاكات محددة لحقوق الانسان أو عن الوضع العام نواجه بنفس التعابير، بحيث يمكنني أن أقول أنه إذا عدنا للبيانات السابقة للحكومة سنجد أن التعابير هي نفسها لم تتغير، فدائما نجد تعبيرات من قبيل التبخيس وعدم الموضوعية وعدم النزاهة، ولم نعتد أن تقوم الحكومة برد دقيق

محمد السكتاوي، المدير العام لمنظمة العفو الدولية بالمغرب.

حول ما يرد في تقاريرنا، فنحن نتحدث عن حالات محددة، وهو ما يعني أن هذه الجهات الحكومية كان من المفترض أن توضح ما يبدو أنه مجانب للحقيقة.

هذه المرة، نستغرب أن الرد لم يصدر عن الحكومة، بل صدر عن السلطات، ونحن لا ندري من هي هذه السلطات، كان على الحكومة أن تكون لها الشجاعة وأن لا تتستر وراء كلمة السلطات لتصدر ردها، أو ما اعتبرته عملا غير متسم بالنزاهة من منظمة العفو الدولية. وإذا كان الأمر كما تقول السلطات فماذا يمكن أن تقول عما سجلناه من انتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات تندوف، هل هو أيضا ينطبق عليه رد الحكومة علينا، وماذا يمكن أن تقول الحكومة إذا راقبت وبتدقيق أوضاع حقوق الإنسان في العديد من البلدان التي سلطنا عليها الضوء.

الحقيقة، أنه إلى حد اليوم، لم يصدر أي بيان يرد على تقرير منظمة العفو الدولية الذي يهم ١٩ بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء السلطات المغربية.

كنا نتمنى أن يكون هناك حوار، ورد ملموس ومحدد بوقائع يمكن أن نقتنع بها إذا كانت سليمة وصحيحة. ومن عادتنا في "أمنيستي" أنه إذا كانت الأمور واضحة وملموسة من خلال التقارير المضادة للحكومات، فإننا نعمل بها.

هل سلمتم مسودة التقرير للحكومة وتوصلتم بملاحظاتها قبل نشره؟

حينما يكون التقرير قطريا، أي حينما يخص قطرا محددا كالمغرب، لا بد من طرحه قبل نشره على السلطات المعنية. هذا دأبنا دائما، لكن التقرير الأخير الذي صدر هو تقرير سنوي يكون حصيلة ما أصدرناه من تقارير سابقة بشكل ملخص، وفي هذه الحالة لا نطرحه على الجهات المعنية، لكن هذا لا يمنع من الاستماع للأطراف الحكومية، التي تعتقد أن ما أصدرناه لا يعكس الصورة الحقيقية لأوضاع حقوق الإنسان.

«

السكتاوي يعتبر أن انتقاد السلطات يدخل في دائرة حرية الرأي والتعبير.

« إن الحكومة المغربية تنتظر منا أن نثمن جهودها، ونحن نعتقد أن العمل من أجل حقوق الإنسان واجب ولا يتطلب أن نثمنه ونبرزه، فالأصل أن لا تقع انتهاكات حقوق الإنسان، ولذلك نركز في تقاريرنا على الانتهاكات بدل الحديث عن المنجزات، علما أننا سجلنا نقطة ايجابية في تقريرنا حول المغرب، وهي النقطة المتعلقة بمصادقة البرلمان على القانون التنظيمي لمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

السلطات تعتبر أن من تصفونهم بمعتقلي الرأي توبعوا في إطار جرائم الحق العام كيف تميزون بين معتقلي الرأي ومعتقلي الحق العام؟

ربما تابعت معنا الحملة التي أطلقناها لمساندة معتقلي الرأي تحت شعار "أنا أعبر عن رأيي.. أنا لست مجرما"، فالتعبير عن الرأي ليس جريمة ولن يكون جريمة، سواء كيفناه جنائيا لمعاقبة صاحبه أو وضعنا له عقوبة في قانون الصحافة، فالرأي يجب أن يحترم، ليست هناك دولة تحترم قواعد الديمقراطية لا تحترم الرأي الآخر، أو تسكت أصوات الغاضبين أو المخالفين أو المعارضين. إن الحكومة بعد تضييقها على الحيز المدني، وفرضها قيودا كثيرة على المدافعين عن حقوق الإنسان، لجأت إلى مطاردة التلاميذ والشباب في الفضاء الأزرق، لا لشيء إلا لأنهم ينتقدون السلطات.

إن انتقاد السلطات والمسؤولين يدخل ضمن حرية الرأي والتعبير، ولا يجب أن يخضع لأي متابعة قضائية. ومن هنا، فنحن نعتقد أن كل الذين اعتقلوا في إطار الحملة الأخيرة هم معتقلو رأي، ونعتبر ذلك انتهاكا لحقهم، وهذا ما لا نريده لبلادنا التي خرجت من سنوات الرصاص بعد تضحيات طويلة.

السلطات تتشبث بكون المعتقلين ارتكبوا جرائم لها علاقة بقذف المسؤولين وشتمهم ما ردكم؟

إذا اعتمدنا هذا الأمر، فسنعود إلى قانون "كل ما من شأنه" الذي وضعته الحماية الفرنسية، حيث كان المغاربة يعاقبون تحت طائلة هذا القانون كلما أبدوا رأيا أو معارضة أو احتجاجا. لا ينبغي أن نتخفى وراء السب والشتم لإخراس أصوات المعارضين. ومعلوم أن الدول الديمقراطية تحترم الرأي ولو وصل إلى درجة السب والشتم مادام الأمر يتعلق بشخصيات عامة. وفي هذا الإطار، نشير إلى حكم صدر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في موضوع مماثل، حيث اتهم شخص بأنه صدر عنه قذف في حق إحدى الشخصيات الرسمية، فاعتبرت المحكمة أنه على السلطات أن تتحمل الانتقاد ولو وصل إلى درجة السب والقذف، لأنه في غياب الرأي ولو كان موجعا تشرئب رؤوس الاستبداد ويشرئب الظلم والطغيان.

السلطات تعتبر أن تقاريركم انطباعية وغير دقيقة. وهذا يدعو إلى التساؤل حول مصادر معلوماتكم؟

في الحقيقة، الواقع ينطق بأوجاعه، نحن نتحدث عما يتحدث عنه أقارب الضحايا والمحامون والجمعيات والصحافة الوطنية وحتى تقارير الحكومة، والجهات الرسمية. فنحن نأخذ كل هذا بعين الاعتبار ونعرضه على خبراء لهم باع طويل في حقوق الإنسان، ثم نحدد الأفعال التي تدخل ضمن الانتهاكات لحقوق الإنسان من عدمها، ولذلك ستلاحظ أن "أمنيستي" بيروقراطية من خلال تأخرها في إصدار البيانات والتقارير. فنحن دائما نتأخر بقصد التبين والتمحيص والتدقيق حتى لا نقع في الأخطاء، ولا نصدر موقفنا إلا بعد التوفر على الحجج الدامغة. إذن تقاريرنا هي صادرة عما يجري في المغرب وبلسان المغاربة من خلال جمعياتهم ومهنهم وقضاياهم.

تتهمون السلطات بالتضييق على جمعيات المجتمع المدني، لكنها ترد عليكم بأن أكبر دليل على حرية الجمعيات في المغرب هو ترك فرعكم يشتغل بماذا تردون؟

يمكن أن أقول للسلطات المغربية ماذا تقولين أيتها السلطات في تشكل مبادرة من عدد من الجمعيات التي تطالب بمنحها وصولات الايداع القانونية والسماح لها بالعمل. هذا لم نقله نحن في "أمنيستي"، هذه جمعيات وطنية تقود حملة ونحن نساندها. وماذا تقول السلطات عن عدم تسليم الوصولات القانونية لـ62 فرعا من فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وماذا تقول السلطات عن عدم منح الوصل النهائي لمنظمة العفو الدولية منذ سنتين، علما أننا لم »

نحصل على الوصل المؤقت إلا بعد عام، خلافا للقانون الذي ينص على تسليمه بعد وضع الملف القانوني.

هل طرحتم هذا الأمر على الحكومة؟

بالطبع، طرحنا الأمر في لقاء موسع مع مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان. وقال بصريح العبارة إنه "لا يتفق مع قرار السلطات"، لكننا نحن نعرف أن الحكومة متضامنة، وأن ما يصدر عن وزير منها يهمها، وإلا فإننا نعيش وضعا غير طبيعي.

كيف تقيمون تعامل الدولة مع معتقلي حراك الريف، خاصة في ظل العفو عن بعضهم والإبقاء على آخرين في السجن؟

مرت الآن أزيد من 3 سنوات على حراك الريف، وقد كان الكل يشهد بما في ذلك السلطات على سلمية الاحتجاجات لمدة 6 أشهر، إلى أن ظهر ما سمته السلطات بالملثمين، فتحولت الأمور إلى عنف. وتحت يافطة هؤلاء الملثمين، تم اعتقال مئات الشباب الذين كانوا يلفتون انتباه الحكومة إلى الوضع المزري الذي تعيشه المنطقة، بل و"تم تعريضهم للتعذيب".

من البداية تابعنا هذا الملف، وسجلنا الاختلالات التي عرفتها المحاكمة، ثم تابعنا أوضاع هؤلاء المعتقلين في السجن، حيث وضع بعضهم في زنازين انفرادية، وهو ما يعد تعذيبا وفقا للمعايير الدولية.

إن معتقلي حراك الريف هم معتقلو رأي، ومعتقلو الرأي يجب إطلاق سراحهم فورا دون قيد أو شرط. وعليه، يجب على السلطات المغربية أن تسمع صوت المجتمع المدني وصوت المثقفين والنخب، فهناك إجماع وسط المغرب على أن هذا الملف يجب أن يطوى. ونحن ننتظر أن تكون هناك إرادة على أعلى مستوى لطي هذه الصفحة، وتحرير هؤلاء الشباب الذين كان أول من نبه إلى فساد النموذج التنموي المعمول به، وها هي الدولة تعترف بذلك، وتفتح نقاشا حول النموذج الجديد للتنمية، ومن هنا لا بد من اتخاذ المبادرة وإصدار عفو على كل هؤلاء المعتقلين.

كثيرا ما تتهمون بخدمة أجندة أجنبية، بماذا تدافعون عن أنفسكم؟

هذا الاتهام لا يوجه لمنظمة العفو الدولية فقط، بل يوجه لعدد من الجمعيات خاصة من قبل وزير الداخلية الأسبق محمد حصاد، الذي وقف أمام البرلمان واتهم الجمعيات الحقوقية بالاشتغال لفائدة أجندة خارجية وتتلقى دعما من الخارج، بما ينطوي عليه ذلك، من اتهام هذه المنظمات بخيانة الوطن. هذا الأمر سمعناه مرارا وتكرارا، لكن الحقيقة غير ذلك، فنحن منظمة تشتغل باستقلالية وبحيادية، وهذا تشهد به آليات الأمم

"إن معتقلي حراك الريف هم معتقلو رأي، ومعتقلو الرأي يجب إطلاق سراحهم فورا دون قيد أو شرط".

المتحدة، وحتى الدول التي ننتقدها، فنحن نشتغل على انتهاكات حقوق الإنسان في كل بقاع العالم، كما في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغير ذلك، ونتحمل النقد، لكننا ملتزمون بحيادنا ونزاهتنا.

إن هذه المنظمة التي تتهم بخدمة أجندة أجنبية حصلت سنة 1977 على جائزة نوبل للسلام، كما أن المسؤولين المغاربة يستشهدون على تطور حقوق الإنسان في المغرب بوجود فرع لمنظمة العفو الدولية في المغرب، وهذا حصل أكثر من مرة سواء في المحافل الدولية، أو في مجلس حقوق الإنسان.

نحن نشتغل وفق مقاربة إنسانية عميقة، ونعتبر أن الإنسان قبل السياسة، وربما هذا ما يزعج البعض، فالأصل هو الإنسان، وحينما تداس كرامة الإنسان فلا شرعية لأي حكومة، فشرعية الحكومة من كرامة الإنسان.

أين وصل موضوع اكتساب صفة المنفعة العامة لأمنيستي في المغرب؟

في سنة 2000، وهي فترة التفتح في بداية العهد الجديد، وتحديدا في 10 دجنبر، أعلن الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي في خطاب له حول أوضاع حقوق الإنسان عن قرار منح منظمة العفو الدولية صفة المنفعة العامة إسوة بعدد من المنظمات الوطنية والدولية، وانتظرنا أن يصدر مرسوم عن الأمانة العامة للحكومة، وتابعنا هذا الأمر مع الوزير الأول الذي وجه مراسلة للأمانة العامة للحكومة قصد إصدار المرسوم، ثم أعاد تذكيرها، لكن لم يصدر شيء، ثم بعد ذلك طرحنا الموضوع مع مسؤولين أعلى في الدولة المغربية، والتزموا بأن هذا الملف يجب أن ينتهي بشكل إيجابي، لكننا فوجئنا بعد مرور شهر بعد هذا الالتزام بمسؤولين من وزارة الداخلية يتصلون بفرع المنظمة من أجل وضع ملف جديد لطلب النفع العام، فقلنا لهم لقد وضعنا هذا الملف، وتم الإعلان الرسمي والسياسي عن منحنا صفة المنفعة العامة، فكان الرد أنهم لم يعثروا على ذلك الملف. وبالفعل، قمنا بإعداد ملف جديد، ووجهنا نسخة منه إلى وزارة الداخلية وأخرى للأمانة العامة للحكومة، ولم نتلق ردا إلى الآن؛ أي منذ 20 سنة، علما أننا نتوفر على مراسلات من جميع الوزارات التي تدعم حصولنا على صفة المنفعة العامة، باستثناء وزارة الداخلية.

استقبلكم الملك محمد السادس في بداية حكمه. ما الذي دار في هذا اللقاء؟

بالفعل، شرفنا جلالة الملك محمد السادس باستقبال في بداية عهده، استمر لما يقرب من ساعة، بحضور الأمين العام لمنظمة العفو الدولية وحضرت شخصيا كممثل للمنظمة في المغرب، وكان اللقاء وديا وسمعنا فيه كلاما جميلا من الملك، أثنى فيه على عمل منظمة العفو الدولية بالمغرب، وقال بالحرف "إن ما نعيشه الآن ساهمت فيه منظمة العفو الدولية"، وأوصى المسؤولين الذين كانوا يحضرون هذا اللقاء بتقديم الدعم اللازم

احتجاجات سابقة ذات طابع اجتماعي في منطقة الريف.

للمنظمة، كما قال لنا في نهاية اللقاء "بابي مفتوح دائما يمكن طرقه في أية لحظة".

هل أعدتم طرق بابه؟

بهذا الصوت، وبأصوات سبق أن رفعناها نطرق الباب لنقول إننا نعاني الحصار والتضييق، فالباحثون في المنظمة ممنوعون من إجراء الأبحاث منذ أربع سنوات، كما أن كثيرا من أنشطتنا تتعرض للمنع، بعضها لا يتعدى نشاطا فنيا لشباب "أمنيستي" للدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام. هذا الحصار، هو صوتنا للمسؤولين المغاربة على أعلى مستوى بأن تعاد الأمور إلى نصابها، بأن يكون المغرب بلد الحريات وبلد التعددية، وأن لا يكون لنا خوف من الآخر، بل من المغاربة، الذين إذا كانوا قد منحوا للمسؤولين السلطة، فمن حقهم أن يحاسبوهم.

هل وجهتم مطالب محددة للملك؟

لم نوجه مطالب محددة، لكنني أثرت شخصيا مسألة عملنا في مجال التربية على حقوق الإنسان، وهو ما ثمنه الملك. وقد اعتقدنا ونحن نغادر القصر الملكي بالرباط أن كل الجهات الحكومية ستحتضن عملنا في مجال التربية على حقوق الإنسان، لكن من المؤسف أن وزارة التربية الوطنية تسد المدارس في وجوهنا، وأكثر من قطاع حكومي لا يستجيب لمطالبنا، رغم أننا لنا برامج هامة. إن هذا المنع العملي يتم مع وجود اتفاقات شراكة، لكن ذلك يبقى حبرا على ورق، ونحن نعاني التضييق والحصار، ويتم إخراس صوتنا.

كيف تقارنون وضع حقوق الإنسان في بداية حكم محمد السادس والآن؟

كان تقييمنا في مرحلة من المراحل أننا دخلنا وضعا رماديا، لكننا الآن خرجنا من الوضع الرمادي إلى وضع سيء. كنا نعتقد أننا طوينا صفحة الماضي، وأن عددا من القضايا أغلقت كالحريات الفردية وعقوبة الإعدام وعدم الإفلات من العقاب، لكن الحكومة اليوم تقول "إن التغيير لا يجب أن يشمل منظومة القيم"، عن أي قيم تتحدث؟ منظومة القيم التي بدأ بها العهد الجديد هي منظومة حقوق الإنسان، طبقا للقيم الكونية والمعايير الدولية غير القابلة للتجزيء.

إن الحكومة تنتهك القيم الكونية، وحتى الدستور المغربي الذي أفرزته احتجاجات شباب حركة 20 فبراير، ونحن نعتبر أن الدستور المغربي يشكل خطوة كبيرة في مجال دسترة القيم الكونية لحقوق الإنسان.

ما هي ملاحظاتكم على مشروع القانون الجنائي؟

نحن قدمنا في هذا الشأن مذكرة مفصلة، لكن ما يمكن أن نشير إليه، ونحن في سياق تطرح فيه بحدة مسألة الحريات الفردية، فإن مشروع القانون الجنائي لم يهتم بهذا الموضوع. وعليه، فإننا ندعو إلى الحريات الفردية من خلال تعديل عدد من الفصول، من أبرزها الفصل 489 الذي يتعلق بالحياة الجنسية للمثليين التي يتم تجريمها، و490 الذي يتعلق بالعلاقات الجنسية الرضائية بين بالغين التي يتم تجريمها، والفصل 491 الذي يجرم الخيانة الزوجية. هذه الفصول يجب أن تسقط نهائيا، كما أن هناك فصولا أخرى تجرم الدعوة لديانات أخرى، ففي الوقت الذي نجد فيه السماح لأشخاص يدعون للإسلام بطريقة لا تنسجم مع روحه يتم منع آخرين من اعتناق ديانات أخرى، كما أن عقوبة الإفطار في رمضان يجب إلغاؤها، فهذا الأمر لا وجود له حتى في بعض الدول الإسلامية.

في ظل هذا الوضع كيف تتوقع مستقبل حقوق الإنسان في المغرب؟

أنا متفائل، لأنني أقول دائما أن اليوم أفضل من الأمس، ودائما أؤمن أن حركة التاريخ تتغير إلى الأمام، وأؤمن أن نضال الناس اليوم ونضال الشباب لن يذهب سدى، لا بد أن يتمخض عن ذلك تغيير، إننا نراه قريبا، لا يمكن للمغرب أن يسير في طريق غير الطريق الذي يخدم الإنسان. صحيح أننا اليوم أمام منعطف تاريخي، فإما أن نختار الطريق السالك إلى الاستقرار والديمقراطية ونبني مجتمعا راقيا متقدما، أو نختار طريقا آخر، لا ندري إلى أين سيوصلنا، ونحن نخاف أن نصل إلى شفير الهاوية.

ولذلك، أعود وأقول، وهذا شعارنا في "أمنيستي"، "خير لك أن تشعل شمعة من أن تلعن الظلام"، ونحن سنستمر في إشعال الشموع... ■

النقيب الصديقي يتحدث عن :

اعتقال أزولاي ويقارن بين بوعبيد واليوسفي ويتذكر إعدام الضباط

تختزل الخطوات الثقيلة للرجل ثقل مسيرة مهنية استثنائية. يتحرك داخل مكتبه للمحاماة الذي يختزن في كل ركن منه قصصا لتاريخ المغرب المعاصر.

عبد الرحيم سموكني

اختار النقيب محمد الصديقي، قبل أزيد من ٥٤ سنة، مهنة المحاماة، مكرها لا بطلا، بعدما أغلقت في وجهه طريق الصحافة، مع إغلاق جريدة "التحرير"، لسان حال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أبرز حزب معارض ومقلق لنظام الحسن الثاني، حين كان وليا للعهد ثم ملكا للبلاد.

في إطار هذا الصراع، سلك الصديقي المسار الحقوقي للوقوف في وجه القمع، والدفاع عن مبادئ الحرية والديمقراطية والتقدم، يكشف النقيب السابق، الذي يمثل أحد الوجوه الأخيرة للرعيل الأول من المحامين في البلاد، في أول كتاب له يحمل عنوان "أوراق من دفاتر حقوقي"، سياقات تاريخية حساسة من المسار السياسي للمغرب المعاصر.

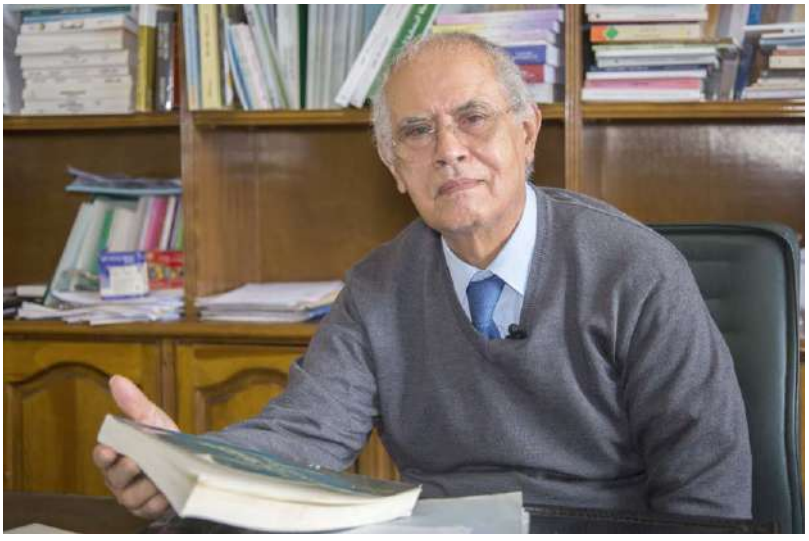

النقيب محمد الصديقي.

تميزت مسيرة الرجل، الذي كان شريكا لعبد الرحيم بوعبيد في مكتبه للمحاماة المقابل لمبنى البرلمان اليوم، بالدفاع عن قضايا المناضلين والمحكومين في قضايا كبيرة، كدفاعه عن الضباط المتورطين في العملية الانقلابية سنة 1972، أو دفاعه عن مجموعة "أطلس" في مراكش، والتي كانت متهمة بتنظيم محاولة اغتيال الحسن الثاني أثناء أداءه للصلاة في المسجد، أو دفاعه عن مجموعة محمد نوبير الأموي، ثم ترافعه عن صديقه وأستاذه وشريكه بوعبيد سنة 1981. يعترف الصديقي بأن روايته لكثير من الأحداث اتسمت بحيادية كبيرة، لكنها ليست أبدا حيادية سلبية، وأن ما بين السطور يحوي الكثير، ويقول إن الكتاب هو محاولة توثيقية بالأساس، وأن هذا العمل يشجعه على كتابة سيرة ذاتية له بشكل سردي أكثر مستقبلا.

نقف مع محمد الصديقي، في هذا الحوار، الذي أجراه معه موقع "تيلكيل عربي"،

«

عند أبرز المحطات التاريخية، التي عاشها الصديقي، سواء عندما كان ضمن المعتقلين من قلب مقر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي عرف اعتقال أندري أزولاي أيضا، أو قصة محاكمة الزعيم الاتحادي عبد الرحيم بوعبيد سنة 1981، بسبب موقفه من الاستفتاء في الصحراء أو غيرها من الأحداث الكبرى التي كان شاهدا عليها.

لماذا "أوراق من دفاتر حقوقي" في هذا التوقيت؟

لماذا هذا الكتاب؟ سؤال يصعب علي الإجابة عنه بدقة. الكتاب جاء نتيجة تجمع عدة عوامل، وهي، في أغلبها، تتعلق بالصدف. لقد أنهيت عملي بالمجلس الدستوري سنة 2017، بعدها يمكن القول إني دخلت مرحلة فراغ، فقررت أن أستغل هذا الفراغ، فبدأت بمراجعة ملفات قديمة، لأكتشف عددا من المرافعات، والمراسلات والمقالات والأبحاث، فقررت جمعها. في رمضان من العام الماضي، اتصل بي نقيب هيئة المحامين في الرباط، فطلب مني إحياء سهرة رمضانية، عبارة عن حوار حول مساري المهني. رحبت بالفكرة، واجتمعنا يوم عاشر رمضان. كانت جلسة من أربع ساعات من النقاش، وطرحت علي أسئلة، وأجبت عنها، بعد ذلك أفرغنا ذلك التسجيل، ما منحنا 100 صفحة، ففكرت في كيفية استغلالها، وقررت أن أربطها وما اكتشفته في مراجعة ملفاتي القديمة، من هنا جاء كتاب "أوراق من دفتر حقوقي".

أما عن لماذا هذا الكتاب؟

أولا، هو مساهمة في عرض تجربة معينة، وثانيا لأن هذه التجربة مبنية على أساس رغبتي منذ الصغر في المشاركة في الشأن العام. فقد التحقت بحزب الاستقلال وأنا في سن الخامسة عشر، وكان ذلك في عام 1952، ثم نشطت في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وبعدما تخرجت من الجامعة، اشتغلت سكرتيرا للتحرير بجريدة "التحرير"، ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي تحملت فيه مسؤوليات عديدة. ما يعني أني كنت مهتما بالشأن العام، وساهمت بقدر أو بآخر في تقديم عطاء، أعتقد كان له دور في تقدم الأشياء، سواء في الإعلام أو في المحاماة، في مسائل العدالة وقضايا حقوق الإنسان.

إذن رأيت أنه من واجبي أن أقدم للرأي العام تجربتي، لعلها تكون مفيدة، وأن تكون حافزا للباقين، أن يسيروا على هذا الدرب.

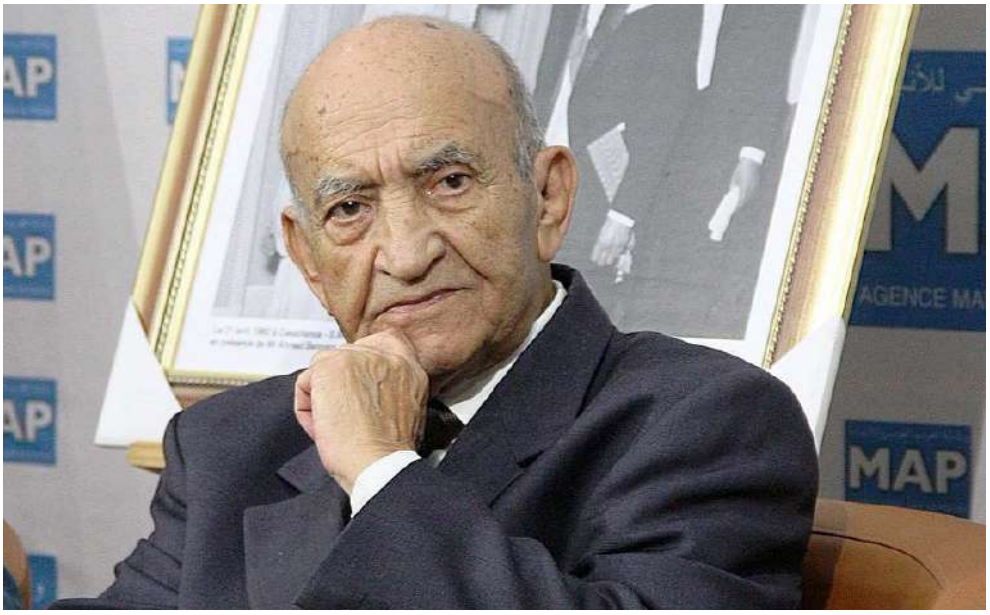

اليوسفي كان "قاعديا"، حسب الصديقي.

يكشف الكتاب أن ليلة اقتحام قوات الأمن لمقر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية صيف 1963، كان من بين المعتقلين أندري أزولاي، مستشار الملك اليوم، ما الذي كان يفعله في مقر الحزب تلك الليلة؟

اليوسفي كان رجل التنظيمات القاعدية، وهذا ما سمح له بأن يكون من مؤسسي حركة المقاومة وجيش التحرير، فبقي بعيدا عن الأدوار الأولى والأضواء.

كان الصراع بين المعارضة والحكم قد بلغ من الحدة درجة عالية، فتلك الليلة يوم 16 يوليوز 1963، كان يوم اجتماع اللجنة الإدارية لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكان مخصصا لدراسة الموقف الذي سيتخذه الحزب بشأن الانتخابات البلدية والقروية التي كانت ستجري في شتنبر من السنة ذاتها، كل المؤشرات كانت تدل على أن الحزب يسير في اتجاه المقاطعة. أما بالنسبة للحكم، فقد كان يريد استغلال الاجتماع لضرب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وليظهره أنه حزب لا يسعى إلى المشاركة في المجال السياسي بالوسائل الديمقراطية، وأنه يسعى إلى التآمر ضد الدولة من أجل تحقيق غاياته. اعتقد الحكم أن الاجتماع سيكون وسيلة لضبط الحزب في حالة تلبس، وهو يحيك مؤامرة ويستعد لقلب النظام.

وهذا كان أمرا مجانبا للصواب. لقد كان الاجتماع سياسيا صرفا، يحضره أعضاء اللجنة الإدارية، ومن حسن الصدف، انتبه بعض الإخوان إلى أنه من المفيد إحضار بعض الصحافيين للاجتماع، من بدايته إلى نهايته، ليكونوا شهودا، وحتى لا يقال إن الاجتماع

كان بغرض الإعداد لمؤامرة تدبر في الخفاء. وقد حضر هذا الاجتماع، السيد أندري أزولاي، رئيس تحرير "ماروك أنفورماسيون"، وهي جريدة كانت مقربة من الحركة التقدمية، دعاه الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، ومن الصدف، أيضا أن أزولاي أتى برفقة ضيف آخر وهو الصحافي الأمريكي "طوم برادي". ففي الوقت الذي أقدمت فيه قوات الشرطة على كسر أبواب مقر الحزب واقتحام مبناه، فوجؤوا بكون الاجتماع ليس مقتصرا على قيادة الحزب، وعلى أعضاء اللجنة الإدارية، بل هناك صحافيان اثنان. رغم ذلك أوقفوا الجميع، وأنزلونا عنوة من مقر الحزب، وأخذونا إلى كوميسارية المعاريف. وقد كانت الساعة تشير حينها إلى التاسعة ليلا، حيث وضعونا بقبوها السفلي، لكنهم عزلوا كلا من الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد والسيد أندري أزولاي والصحافي الأمريكي، والأستاذ محمد التبر، الذي كان حينها محاميا اتحاديا ونائبا برلمانيا عن الحزب، في مكان آخر لوحدهم، ليجري، في ما بعد، إطلاق سراحهم.

أما باقي الأعضاء، ومن بينهم الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي ومجموعة أخرى من الأطر الحزبية، فقد احتفظ بهم في ذلك القبو. وبقينا هناك أكثر من شهر، وكان رجال الشرطة يأتون في كل يوم، وينادون على مجموعة من ستة أشخاص، ليأخذوهم إلى وجهة غير معروفة. اكتشفنا في ما بعد أنها كانت إما دار المقري في الرباط، أو معتقل درب مولاي الشريف في الدار البيضاء. وبقيت أنا ضمن المجموعة الأخيرة في الكوميسارية، والتي كانت مكونة من 20 شخصا من الأطر الاتحادية والمناضلين، إلى غاية ما اقتادونا بعدها إلى درب مولاي الشريف، وكان ذلك عند منتصف ليلة من ليالي الأسبوع الأخير من شهر غشت سنة 1963. في تلك الفترة "تهلاو فينا". كان هناك ضرب وركل وسب واستنطاق. وللإشارة، لم يكن ذلك التعذيب يصل إلى المستوى الذي تعرضه له المناضلون في دار المقري أو حتى في درب مولاي شريف، بقينا هناك ثلاثة أيام، ليطلقوا سراحنا عند الساعة الثالثة صباحا في آخر شهر غشت.

حسب شهادتك، تم إطلاق سراحكم بشكل غريب؟

أطلق سراحنا في الخلاء. لم أعرف أين أنا، كان مكانا مقفرا، كان همنا الوحيد أن نعثر على الطريق، وتطلب منا ذلك أزيد من ساعة من البحث وسط الظلام، ثم عثرنا على الطريق التي قادتنا إلى الدار البيضاء.

كان مروركم بمعتقل درب مولاي الشريف منعطفا حاسما في مسارك المهني، لتنتقل من الصحافة إلى المحاماة. كيف تم هذا التحول؟

لم يكن أمامي من خيار، لم أفكر أبدا في العدول أو الرجوع عن اختياري الأساسي، فبعد فترة راحة لأيام، عدت إلى مقر الجريدة لأستأنف عملي، لكنني وجدتها متوقفة عن الصدور، بسبب الاعتقالات الكثيرة التي طالت المشتغلين فيها، إضافة إلى الحصار المضروب عليها، بسبب ما تقوم به السلطات ضدها وضد العاملين فيها.

كان يستحيل أن يسمح الحكم في ذلك الوقت بصدور جريدة تحكي عن الاعتقالات وما يتعرض له مناضلو الحزب من مآس. من هنا، وجب علي أن أبحث عن طريق آخر للعمل، لكن في نفس الإطار. ففكرت في اللجوء إلى المحاماة، لأنها كانت الوسيلة التي ستفتح لي الباب لمواصلة مسيرتي، بعدما تعذر ذلك من خلال الصحافة. وعندما وضعت أولى خطواتي في مساري الجديد، كان ذلك بمكتب عبد الرحيم بوعبيد، قائد الاتحاد.

في البداية، تقدمت بطلب للتمرن في مكتب محمد التبر، قبل أن يقترن اسمك بعبد الرحيم بوعبيد. قلت إن التبر كان متوجسا منك. لماذا؟

عبد الرحيم بوعبيد شخصية فريدة في تاريخ المغرب، أما المرحوم الأستاذ محمد التبر فقد كان محاميا، كأي محام آخر. كان متميزا بكفاءته المهنية، أما التزامه السياسي فلم يكن أبدا في مستوى التزام بوعبيد إطلاقا.

صحيح أنه دافع عن مجوعة من المناضلين، وبعض القادة في أوائل الستينيات، ومن ثمة لما أتت الانتخابات البرلمانية في 1963، نجح فيها، وكان برلمانيا متميزا. فهو لم يكن مرتبطا بالحزب منذ نشأته الأولى، ولم يكن عضوا

بوعبيد، بالنسبة إلى الصديقي، كان شخصية فريدة في تاريخ المغرب.

أزولاي كان ينوي القيام بعمل صحافي فوجد نفسه بين معتقلي الاتحاد.

فاعلا، سواء في حزب الاستقلال أو الاتحاد. لذا، فمن الطبيعي أن ينظر إلى شخص يرتبط ويعيش مع قيادات الاتحاد كعبد الرحمان اليوسفي وعبد الرحيم بوعبيد، بنظرة توجس. كان من حقه أن يتساءل إن كان تمرني سيخلق له مشاكل.

عاشرت أبرز القادة الاتحاديين، هل لك أن تقول لنا ما الفرق بين عبد الرحمان اليوسفي وعبد الرحيم بوعبيد؟

هذا سؤال صعب. في الحقيقة، تجمعهما صفات ومزايا كثيرة جدا، وما يفرقهما هو أن بوعبيد أتيحت له في بداية مشواره السياسي، فرص ليبرز على الساحة الوطنية، منذ التوقيع على عريضة الاستقلال، ومنذ توليه الإشراف على جريدة "الاستقلال" التابعة للحزب والناطقة بالفرنسية وذلك طوال سنوات، ثم ارتبط في إطار عمله باللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، ولو أنه لم يكن عضوا أساسيا فيها بصفة رسمية، لكنه ارتبط بالاتصالات التي كانت تجريها الحركة الوطنية مع المرحوم محمد الخامس. من هنا تمكن من احتلال مركز مهم جدا في الحركة الوطنية، وفي الساحة السياسية عبر علاقته بالقصر، وولي العهد آنذاك المرحوم الحسن الثاني، وبالتالي فقد كان له وجود متميز في الساحة الوطنية.

أما بالنسبة لعبد الرحمان اليوسفي، فقد كان "قاعديا"، بمعنى أنه كان يشتغل في القاعدة. ففي الدار البيضاء، اشتغل اليوسفي على بناء الحركة النقابية، وقد كان له دور أساسي في مأسسة العمل النقابي على الصعيد الوطني، وبالأخص في الدار البيضاء، كما كان له دور أساسي في الحركة الشبابية، وفي تهيئ الظروف التي ستسمح بنشوء حركة المقاومة.

اليوسفي كان رجل التنظيمات القاعدية، وهذا ما سمح له بأن يكون من مؤسسي حركة المقاومة وجيش التحرير، فبقي بعيدا عن الأدوار الأولى والأضواء، التي كان القادة الرئيسيون في حزب الاستقلال يتمتعون بها.

هذه إحدى وجوه الفرق بينهما، ثم إن الجاذبية التي كان يتمتع بها بوعبيد، كانت جاذبية قوية جدا، سواء في علاقته بالأطر الاتحادية أو بالجماهير، بينما كان اليوسفي يفضل الاشتغال في صمت.

صحيح أن اليوسفي كانت له جاذبية مؤثرة جدا، لكن لا تكتشفها من أول وهلة، عليك أن تعايشه لفترة لكي تكتشفها، أما بوعبيد كان من أول وهلة يأخذك، كيفما كنت ويؤثر عليك لتصبح مشبعا بما يمثله وبما يجسده، وهذا أيضا فرق بينهما.

لكن في العمق، كلاهما كان رجلا وطنيا من الدرجة الأولى، وكلاهما كان رجلا تقدميا، وكانا يمثلان النزاهة والاستقامة في الأخلاق، وكلاهما كان له إحساس قوي بالكرامة، كما أنهما كانا يرفضان أن يستعملا من أي جهة كانت لغير قضايا الوطن وقضايا المواطنين.

كنت محاميا متخصصا في الدفاع عن قضايا المناضلين الاتحاديين وترافعت أيضا عن المتورطين في العملية الانقلابية لسنة 1972. هل دفعت ضريبة عن ذلك؟

بطبيعة الحال، لكل شيء ثمن. صحيح أن ذلك جر علي متاعب، لكنها متاعب كنت مستعد لها ولتحملها، لأني كنت أمارس تلك المهام عن إيمان وقناعة. كنت أدافع عن رفاق كأني أدافع عن نفسي أيضا. صحيح أن أوضاعي لم تكن أوضاع مجموعة من المعتقلين، لكن كان بالإمكان أن أكون واحدا منهم.

لقد قمت بهذه المهمات طيلة سنوات طويلة، وهو الأمر الذي لم يكن سهلا أبدا. كان هناك ثمن يؤديه الإنسان من أعصابه ومن صحته، وحتى ماديا، إذ لم أفكر حينها بجمع المال، إذ كنت أكتفي دوما ولا زلت بالقليل، لكني كنت مرتاحا كل الارتياح، لأنني كنت مؤمنا بأن هؤلاء المعتقلين هم ضحايا.

حضرت عملية إعدام ضباط متورطين في محاولة إسقاط طائرة الحسن الثاني العائدة من فرنسا، كيف عايشت عملية الإعدام هذه؟

أولا، دافعت عن هؤلاء الضباط في إطار المساعدة القضائية، يعني أنني لم أكن مكلفا من طرف عائلاتهم ولا أي جهة أخرى. نقيب المحامين هو الذي كان كلف مجموعة من المحامين بالدفاع عنهم. يوم الإعدام كانت ليلة صعبة، لأنه ليس من السهل أن يحضر محام إعدام موكليه، خاصة إن كان قد دافع عنهم، وتخابر معهم، وعرف تفاصيل قضيتهم

هل كانوا متشبثين ببراءتهم في هذه القضية، ويتعلق الأمر بعبد القادر زياد والرقيب الطاهر البحراوي؟

لم يكونا القياديان، بل مجرد مأمورين، وهذا ما كانا يدافعان عنه، إذ كانا يتمسكان بهذا الطرح كوجه للدفاع عن نفسيهما. فالنسبة لهما، المسؤولان عن المحاولة الانقلابية كانا هما أمقران واكويرة، ولم يكن أمامهما خيار آخر غير تنفيذ الأوامر، وإلا كان مصيرهما التصفية.

في كتابك نجد حضورا قويا لأبرز قادة الاتحاد كاليوسفي وبوعبيد والفقيه البصري، لكن لا نجد حضورا قويا لعبدالله إبراهيم. لماذا؟ هل لأنه لم يؤثر فيك كبوعبيد مثلا؟

لم يؤثر في لسبب بسيط، هو أني لم أعاشره، ولم تكن بيننا علاقات، فلم أشتغل معه، لا في المجال السياسي ولا غيره. لقد كان المرحوم عبد الله إبراهيم قليل المخالطة، رغم أنه كان شخصية وازنة، إلا أنه كان يعيش في شبه عزلة، بسبب عدم التفاهم بين القيادة السياسية للحزب وقيادة الاتحاد المغربي للشغل، فقرر الابتعاد عن الجماهير الواسعة في الاتحاد الوطني، وفضل السير مع الاتحاد المغربي للشغل، لكنه كان شخصية وطنية وتقدمية فذة، ولم تربطني به أي علاقة مباشرة في العمل أو في الممارسة السياسية.

تطرقت في كتابك لفرضية جديدة، هي أن محاكمة عبد الرحيم بوعبيد لم تكن لها أية علاقة بموقفه من قضية الاستفتاء في الصحراء المغربية. هل لك أن توضح؟

في تقديري أن السبب الرئيسي هو الموقف من قضية الصحراء، وقضية بلاغ الحزب بشأن قضية الاستفتاء، لكن من الصدف التاريخية، أو من الصدف الماكرة في التاريخ، أن يجري إصدار ذلك البلاغ بعد أن قرر الحزب مقاطعة أشغال البرلمان، الذي مدد له من طرف الملك الحسن الثاني بطريقة اعتبرها الحزب "غير ديمقراطية وغير قانونية". وضع عبد الرحيم بوعبيد في السجن، وهو من كان وراء هذا الموقف مع الإخوان البرلمانيين، جعل بإمكانه مسايرته

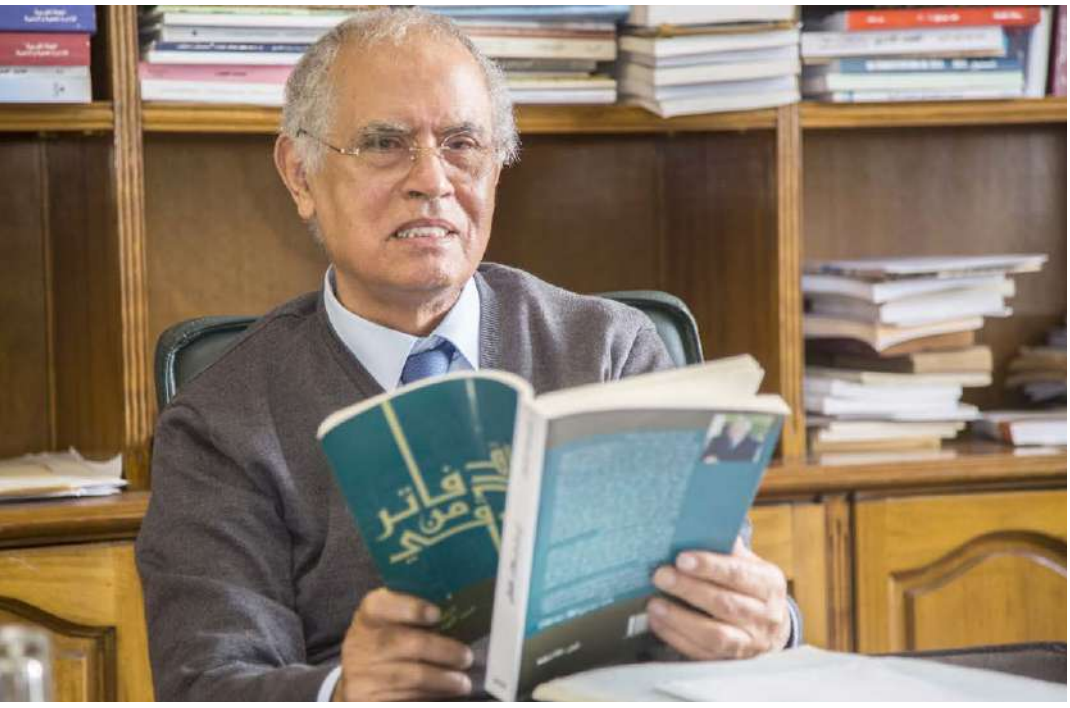

الصديقي يستعد لإخراج كتاب جديد عبارة عن سيرة ذاتية.

للمقاطعة غير فعالة. ولما وجد البرلمانيون أنفسهم وجها لوجه وحدهم مع النظام والحكم، افتقدوا المشورة مع بوعبيد الذي كان خلف أسوار السجن، بل حتى عندما أخرج من السجن، أخذ إلى المنفى في بلدة ميسور، حتى صارت كل إمكانية للاتصال به أو أخذ المشورة منه، أو معرفة موقفه ورأيه أو كيفية التعامل مع المستجدات، غير ممكنة على البرلمانيين.

وهذا ما جعلني أفكر، بعد هذه السنين، أن موقف البرلمانيين والقيادة الحزبية من العملية السياسية المتمثلة في تجديد البرلمان دون تنظيم الانتخابات التشريعية في وقتها، ربما

الجاذبية التي كان يتمتع بها بوعبيد، كانت قوية جدا، سواء في علاقته بالأطر الاتحادية أو بالجماهير، بينما كان اليوسفي يفضل الاشتغال في صمت.

يكون السبب الذي أدى بالنظام إلى المجازفة باعتقال بوعبيد.

باعتبارك كنت محاميا لعبد الرحيم بوعبيد في محاكمته سنة 1981. هل أثر السجن فيه بعدها؟

لم يتمكن بوعبيد من لعب الدور الذي كان يجب أن يلعبه في مغرب الاستقلال. لماذا؟ لأنه كان شخصا يعتقد أن من حقه أن يشارك في الحكم، لا مجرد منفذ أو أداة من الأدوات التي تستعمل اليوم ويرمى بها غدا. لم يكن لبوعبيد يوما أن يقبل بهذا على الإطلاق. كان يريد أن يقوم بدور أساسي في مسيرة بناء المغرب الحديث: مغرب الاستقلال، المغرب الديمقراطي، مغرب تقدمي ومغرب يخطط لبناء الصناعات. وهذا ما لم يكن مقبولا من الطرف الآخر. كان يراد من بوعبيد أن يكون أداة. قضية اعتقاله أثرت عليه بكل تأكيد، لكن شخصيته كانت قوية، مجرد الاعتقال يمكن أن تؤثر فيه عاطفيا أو إنسانيا، لكنها لم تدفعه أبدا لأن يتغير. ■

TELQUEL
عربي

مهنية ومصداقية

http://ar.telquel.ma/